السياســـة المائيـــة للحكومـــة العراقية

علي عبيد

ازمة مياه تهدد مستقبل البلاد

يُقال أن العراق هو البلد الوحيد في العالم، الذي يحتوي في أراضيه على نهرين عملاقين، دجلة والفرات، واستنادا إلى ذلك سمّيَ بأرض الرافدين، بل أُطلقَ على حضارته الإنسانية المشهودة، تسميةَ (حضارة وادي الرافدين)، وعُرف هذا البلد أيضا بـ (أرض السود) لكثرة البساتين والنخيل واخضرار الأشجار في أراضيه المترامية الأطراف.

وقد اشتهر العراق بالزراعة، لاسيما النخيل، إذ يتصدر جميع بلدان العالم في إنتاج التمور، ناهيك عن المحاصيل والثمار الأخرى، حدث هذا بسبب وفرة المياه من جهة، وبسبب التعامل الصحيح والناجح مع الموارد المائية المتاحة، حتى أننا نتذكر جيدا الفيضان الذي اكتسح بغداد وبعقوبة وغيرهما في خمسينات القرن الماضي، الأمر الذي يدل على وفرة مياه كبيرة جدا، وسياسة مائية سليمة ومتوازنة مع الدول المجاورة التي ينبع منها الرافدان أو سواهما.

ولكن تُظهر الدول المجاورة لاسيما تركيا، نوعا من الاستحواذ الواضح على الثروة المائية، وتمارس نوعا من الابتزاز السياسي والاقتصادي مع العراق، يقابل ذلك ضعف كبير من لدن الحكومة العراقية في التعامل بخبرة ودراية وحزم، لاسيما أن تركيا لها علاقات تجارية بلغت مليارات الدولارات، ومع ذلك تستخف بالعراق وتستحوذ على المياه وتبني السدود، وتتخذ خطوات عدائية واضحة، تتغاضى عنها الحكومة العراقية، أو تتعامل معها بضعف بيّن.

لذلك تشير الوقائع إلى فشل ذريع في السياسة المائية للحكومة العراقية، والأسباب بالغة الوضوح للجميع، يقول د. ثائر محمود رشيد في مقال له نشرته جريدة المدى عن سياسة تركيا بشأن نهري دجلة والفرات: (يكمن جوهر الخلاف بين تركيا ودولتي الجوار العربي –العراق وسوريا– في تناقض الرؤية لكلا الجانبين ،فتركيا لا تعترف بدولية النهرين –دجلة والفرات– وتعتبرهما حوضا واحدا ،وترى في دجلة والفرات أنهما نهران تركيان ، وتطلق عليهما تسمية –مياه ماوراء الحدود–، فضلا عن رفض تركيا الدخول في اتفاق رسمي بشأن تقسيم مياه الفرات بينها وبين العراق وسوريا. وما انفكت تركيا تصرح أن نهري دجلة والفرات تركيان وأن لها حق السيادة على مواردها المائية وحتى النقطة التي يغادران فيها الإقليم التركي ،وأن السدود التي تقيمها لا تسبب أي مشكلة دولية، وذلك ما يتنافى بالطبع مع اتفاقية أو مبادئ هلسنكي لعام ١٩٦٦ التي تنظم قواعد استغلال مياه الأنهار الدولية لغير الأغراض الملاحية وتقرير عام ١٩٨٨ للجنة القانون الدولي التي أسستها الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بالاستخدام الملاحي لمجاري المياه).

أما إيران فقد اتخذت بعض الإجراءات التي تضر بالموارد المائية العراقية كما يقول الكاتب نفسه في بحثه المنشور بالمدى: (إن الإجراءات التي قامت بها إيران تجاه المياه المشتركة بينها وبين العراق أدت إلى تعرض هور الحويزة إلى الجفاف، وإن مشكلة الملوحة في مياه الفرات هي من المشاكل التي يجب التوقف عندها ،إذ تبلغ نسبة الملوحة الآن ٢،٥ في الألف وهي نسبة ليست قليلة وتحتاج إلى إجراءات عاجلة جدا، وتشير تقارير لكلية الزراعة في البصرة إلى أن السمك النهري بدا ينحسر في البصرة نتيجة تزايد ملوحة المياه في المسطحات المائية).

مقابل هذه الإجراءات التي تقدم عليها دول الجوار، هناك صمت حكومي، ولا مبالاة في التعامل مع هذه القضية الحيوية، بحجة الظروف التي يمر بها العراق حاليا، بيد أن الأمر ينم عن خلل كبير في التعامل الحكومي بمسؤولية إزاء هذه القضية التي تمس حاضر ومستقبل الشعب العراقي . تقول سميرة علي في تقرير لها نشر في إحدى الوكالات: (بينما يعاني سكان مناطق متفرقة من العراق من شح المياه، ما أثر بشكل كبير على حياتهم اليومية والزراعة التي تعرضت للجفاف، أعلنت الحكومة العراقية مصادقتها على مشروع قانون المجلس الوطني للمياه، ضمن سعيها الحفاظ على بيئة العراق المائية، ووضع سياسة مائية ذات خطط بعيدة المدى، وأبعاد إستراتيجية تؤمن حصص العراق من المياه الدولي). وتضيف سميرة في تقريرها: (تسعى الحكومة العراقية إلى أن تنجح من خلال تشكيل المجلس الوطني للمياه في الضغط على إيران لوقف تسرب النفايات إلى الأنهر العراقية، وتفعيل عمل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين العراق وتركيا، بهدف إلزام تركيا بإطلاق الحصص المائية التي يستحقها العراق. وكشفت تقارير أعدتها منظمات دولية متخصصة أن العراق سيخسر واردات نهري دجلة والفرات بالكامل بحلول عام ٢٠٤٠. وكان باحثون وخبراء قد حذروا خلال مؤتمرات وندوات عديدة أقيمت داخل العراق وخارجه، حذروا من تفاقم أزمة المياه وخطورة إنشاء تركيا للسدود وخاصة سد –أليسو– على نهر دجلة، لأنها ستؤثر سلبا على كمية المياه الواصلة إلى العراق).

وهكذا يتضح لنا خلل وضعف الإجراءات التي تتخذها الحكومة العراقية بهذا الصدد، تاركة الخيار الاقتصادي جانبا، معولة على الجانب الدبلوماسي الضعيف أصلا، لأن معالجة هذه القضية الحيوية تحتاج إلى تخطيط وتنفيذ وحزم أكبر بكثير مما تقوم به الحكومة الآن.

أين ليث الدليمي؟

دينا سعد محمود

لا أقول إنه بريء، ولا أقول إنه مدان، لكنني أسأل أين ذهب ملف ليث الدليمي الذي أحبط مسلسل الاعترافات التلفزيونية التي تعرضها علينا الأجهزة الأمنية منذ سنوات دون جدوى في تحقيق الأمن للعراقيين ولا في تحقيق العدالة، لقد أحبط ليث ذلك المسلسل الطويل ولم يذهب ليث إلى النسيان وحيدا بل أخذ معه أيضا السيد عادل دحام الذي كان يشغل منصب قائد شرطة بغداد والناطق باسم الداخلية أي انه المسؤول عن إخراج حلقات الاعترافات التلفزيونية، ودحام كان قائدا لشرطة البصرة عندما هرّب قادة إرهابيين من سجن القصور الرئاسية ،لذلك أقاله مجلس محافظة البصرة ،فما كان من القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي إلا أن عينه قائدا لشرطة بغداد نكاية بمجلس البصرة خاصة بعد الشائعات عن تورط أعضاء بحزب المالكي في تهريب زعماء القاعدة المعتقلين.

اختفى ملف عضو مجلس محافظة بغداد المتهم بالإرهاب ليث الدليمي مثل ملفات عراقية كثيرة تشكلت لها لجان من أجل الحسم لكنها تتحول إلى لجان للتلف والنسيان ،ولكثرة مصائب العراقيين وتجدد جراحاتهم يوميا لانتذكر غالبا مصيبة يوم أمس لأننا منشغلون دائما بمصيبة اليوم وضحاياها، ربما سيخرج علينا مكتب القائد العام أو عمليات بغداد في يوم قريب أو بعيد بحكاية ليث الدليمي للتغطية على حكاية مؤلمة أو مصيبة جديدة.

نتذكر ليث الدليمي، في رمضان شهر العبادة والمسلسلات، وأيضا شهر الهجمات الإرهابية وآخرها محاولة تهريب معتقلين من سجن مكافحة الإرهاب التي ضربت قلب بغداد وهي في سياق المعتقلين المنسيين حتى تتذكرهم جماعاتهم، نتذكر ليث الدليمي لأنه كشف لنا أن العراق لا ينقصه فقط وزير للداخلية بل ينقصه أيضا وزارة داخلية لا تنكسر قيود معتقليها ربما لأن القيود جزء من مقاولة فاسدة، ونتذكر معه عادل دحام لأننا اعتدنا ظهوره في تلك الحلقات التي يعلن المعتقلون فيها كل مكنونات قلوبهم في جلسات بوح هادئة وجميلة يصارح فيها الإرهابي الشعب العراقي بما ارتكبه من جرائم منكس الرأس خجلا.

وانكشفت في الحلقة شبه الأخيرة من مسلسل الاعترافات الهشاشة الأمنية ،فهذا المعتقل الغاضب كسر قيده بسهولة وصار يتحرك في المكان دون المسارعة لايقافه ،بينما كان بإمكانه لو أراد الاستيلاء على سلاح أي رجل أمن أو إيذاء الحاضرين وصرنا نعرف عبر تلك الحلقة الفضائحية كيف يتمرد المعتقلون وكيف يهربون وكيف تنتهي لجان التحقيق وكيف يضيع الاثر لأي قضية في العراق.

تلك الحلقة الفضائحية لم تنبه أحدا من الزعماء إلى ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الأمنية كما أنها لم تغير قناعات الساسة وفي مقدمتهم رئيس الوزراء نوري المالكي بضرورة الإسراع بتعيين وزير للداخلية بل مازال المقربون من المالكي يدافعون بشغف عن إدارة المالكي للملف الأمني رغم أن الإرهابيين قتلوا وجرحوا في يوم واحد ثلاثمئة عراقي وهدموا بيوتهم على رؤوس بعضهم خلال الأسبوع الماضي وأظن أن الشغل الشاغل اليوم لكبار المسؤولين عن الملف الأمني هو البحث عن مسلسل جديد يكون بديلا عن مسلسل الاعترافات أو إيجاد مناسبة لإطلاق جزء جديد من المسلسل ،وعلى الأرجح أن هناك بحثا محموما عن نجم يحل بديلا لدحام وقاسم عطا في إدارة الجزء الجديد من المسلسل الذي نقترح إضافة وصلات غنائية وراقصة وشعرية (شعبي طبعا) حتى لا يمله احد وللاستفادة أيضا من خبرات فضائية الحكومة في إنتاج المسلسلات التي طالعتنا بها في رمضان، وكل هذه المقترحات حتى لا يعتب علينا أحد من المسؤولين لاحقا بالقول (إن استباب الأمن يحتاج إلى تعاون المواطن مع الأجهزة) ،فهل هناك تعاون أكبر من تقديم مقترحات للتملص من الفشل؟!

المتقاعدون وغربتهم في متاهة القانون

عزيز الساعدي

علمنا من مصادر في اللجنة المالية البرلمانية بأن قانون التقاعد الموحد سوف ينفذ في الأول من كانون الثاني المقبل عام ٢٠١٣ وأن سنّ التقاعد المعتمد هو ٦٠ عاماً بدلاً من ٦٣ الوارد في قانون التقاعد الموحد رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته باستثناء أساتذة الجامعة والقضاة. ويتضمن القانون الجديد زيادة الرواتب وتخفيض الضمان الصحي والتعامل مع الشهادة التي حصل عليها الموظف أثناء الخدمة ومكافأة نهاية الخدمة وطرق احتسابها. ويتضمن القانون أيضاً مشروعاً طموحاً هو لشمول العراقيين كافة فوق سن ٣٠ عاماً مع زيادة راتب التقاعد ليكون ضماناً اجتماعياً للفرد العراقي ومساواته بالفرد الأوروبي من ناحية الدخل!! إلى هنا تنتهي لائحة طموحات قانون التقاعد الجديد – القديم.

طوابير المتقاعدين تنتظر الفرج

ونحن نسأل هل هذا كثير على العراقيين الذي تبلغ ميزانية دولتهم من النفط فقط مئة مليون دولار سنوياً؟ هل نصدق هذه التصريحات حول القانون الجديد للمتقاعدين؟ لقد شبعنا آمالاً وافتقرنا حالاً – حتى البطاقة التموينية التي لم يجرؤ صدام على قطعها، يهددون الناس الذين لا يأكلون بقطعها عنهم، لكننا نردد الحكمة القائلة "بعض الأحلام تتحقق وبعضها لا يتحقق.. لكن المهم أن نواصل أحلامنا".

هل بمستطاع مسؤولين على شاكلة مدير هيئة التقاعد الوطنية أن ينفذوا أحلام قانون التقاعد الجديد؟ لأن العبرة ليس في تشريع القوانين وإنما العبرة في تنفيذها من قبل مسؤول مؤمن بالله وبوطنيته وليس بطائفته أو قوميته / الدين الله والوطن للجميع/ وإليكم مثالاً عملياً على عدم مبالاة المسؤولين في هيئة التقاعد الوطنية بمعاناة المواطنين وهمومهم الشرعية والقانونية.

عند إحالتي إلى التقاعد بعد خدمة قضيتها في القضاء مدة أربعين عاماً رفض مدير الهيئة منحي الراتب التقاعدي بحجة أني لا أملك السند القانوني لإعطائي الراتب التقاعدي (انظر مقالتي المنشورة عن هيئة التقاعد الوطنية في جريدة طريق الشعب – الأحد ٢٧ / ٥ / ٢٠١٢).

فإذا كان شعار القضاء هو "العدل أساس الملك" فهذا الشعار العادل هو الذي يجب أن يطبق على كل القوانين الصادرة التي سوف تصدر والتي تمس حقوق الناس وبالذات "الغلابة والمساكين" الذي هضمت وضاعت حقوقهم رغم تضحياتهم الجسام في بناء الوطن ومنهم "المتقاعدون".

دعونا الآن نكشف الأوراق وننطلق برحلة عبر قوانين التقاعد الصادرة والتي سوف تصدر.

ما هو المتقاعد؟ وهل يتمتع بحقوق المواطنة؟ وهل له حق على الدولة؟ ولماذا لا نحتفل بيوم المتقاعد؟

هذه الأسئلة علينا الإجابة عليها قبل الشروع بالإجابة عن مظلومية المتقاعدين.

من هو المتقاعد؟ لقد عرف قانون التعديل الأول لقانون التقاعد الموحد رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته المتقاعد كونه الموظف الذي يستحق الراتب التقاعدي بالفقرة د من المادة أولاً :" كل شخص عهدت إليه وظيفة داخلة في الملاك المدني أو العسكري ... ويتقاضى راتب الدولة وتستقطع عنه التوقيفات التقاعدية...

ثانياً: تتم إحالة الموظف إلى التقاعد في حالتين:

إكماله ٦٣ من العمر

إذا أقرت اللجنة الطبية المختصة عدم صلاحيته للخدمة وبعد الثالثة والستين حسب الفقرة ثالثاً يجوز تمديد خدمة الموظف لمدة ثلاث سنوات مع مراعاة ندرة الاختصاص.

وبناءً على ذلك فإن الموظف هو الذي يفني زهرة شبابه في الخدمة وعندما يصل إلى الثالثة والستين ويصبح شبحاً فيحال إلى التقاعد ويعطي الراتب التقاعدي بدون المخصصات – الراتب الاسمي فقط حسب ما جاء بالمادة أولاً فقرة هـ (الراتب الاسمي بدون مخصصات الذي يتقاضاه الموظف في الخدمة) وما يأخذه في الحقيقة هو ٨٠ ٪ من الراتب إذا كانت له خدمة فوق الثلاثين عاماً.

ومن هذا نستنتج بأن الطبقة الوسطى من مدراء ومهندسين وأطباء وأساتذة جامعة والدرجات الدنيا للموظفين والعمال وصغار الموظفين سوف يساقون عمداً إلى عتبة الفقر والجوع والحرمان والمرض لأن رواتبهم لا تكفي "إيجاراً للبيت".

وأنا أعرف مفتشاً تربوياً قضى أكثر من أربعين سنة في التعليم وخرّج أطباء ومهندسين وأجيالاً من المثقفين لكونه أحد أعمدة الثقافة في العراق وهو القاص والروائي والمعرفي المرحوم الأستاذ محمود عبد الوهاب كان يتقاضى راتباً تقاعدياً قدره ٤٠٠ ألف دينار عن خدمته الطويلة وكان يدفعها جميعاً إيجاراً للشقة التي يسكنها أما كيف يدبر المأكل والملبس وحاجاته الأخرى فعلمها عند الله ولا أعرف هل هو من سوء حظه أم من حسن حظه أنه لم يتزوج ولم ينجب أطفالاً وأبناءً في المدارس والجامعات.

وبالغور داخل أعماق نفسية المتقاعد فحتماً أنه يشعر بالحرمان والذل والمهانة والظلم من قبل الدولة وقوانينها الجائرة التي خدمها شاباً وقذفت به شيخاً يفتقد كرامة العيش الكريم مخالفة بذلك أبسط الحقوق الإنسانية والشرعية التي نص عليها الدستور العراقي في مادته ٣٠ ثانياً:" تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو البطالة وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم وينظم ذلك بقانون" ونتيجة للخوف من الفقر والفاقة ما بعد التقاعد فإن الكثير من الموظفين ضعاف النفوس يعدون العدة لذلك فيتطاولون على المال العام ويتقبلون الرشوة ويبتزون الناس بحيث يصبح الفساد الإداري سرطاناً ينتشر في زوايا مؤسسات الدولة كافة. عندئذ لا يشعر المواطن بروح المواطنة وإنما تتفشى المحسوبية والطائفية والعشائرية والقومية وتفتقد الهوية الوطنية وتفرغ قوانين الدولة من مضامينها الإنسانية.

قد ينحرف بعض المتقاعدين الذين لا يتمتعون بحصانة كاملة عن الطريق الصحيح فيصبون جام غضبهم على الدولة التي خذلتهم وهم في أرذل العمر ويصبحون عرضة لإغراءات واستغلال المنظمات الإرهابية كالقاعدة والصداميين الحاقدين.

لقد انتبهت الدول المتحضرة إلى شخصية المتقاعد فمحنته التقاعد عند بلوغه الستين من العمر مع راتب مجزٍ ومخصصات المكافأة وإعطائه تسهيلات عديدة لغرض الراحة والاستجمام وتكريمه أعلى تكريم،لذا نجد هذا المواطن عندما كان في الوظيفة قبل التقاعد يؤدي واجبه بكل صدق وأمانة ولا يعاني من مرحلة ما بعد التقاعد لأن الدولة قد أشعرته بالمواطنة وضمنت حقوقه المجزية بعد إحالته إلى التقاعد ،ولا نذهب بعيداً فقد علمت من صديق يحمل شهادة الدكتوراه ويشتغل ويعيش في إقليم كردستان العراق وعندما أحيل إلى التقاعد أعطته الدولة ضعف راتبه الأخير. هذه هي النظرة الواقعية والإنسانية للمتقاعد المستضعف.

إن أمام المشرعين الذين يكتبون قانون التقاعد الجديد أن يأخذوا هذه الأمور بنظر الاعتبار، سن التقاعد والراتب المجزي وتكريمه كأحد بناة مؤسسات الدولة وانتشاله من حالة الفقر البائس في ظل دولة هي أغنى دول العالم وميزانيتها المعلنة هي مئة مليار دولار سنوياً ويعلم الله أن الإيراد السنوي للدولة أكثر من هذا بكثير.

وخلاصة القول يجب أولاً أن يتضمن قانون التقاعد الموحد الجديد ما يأتي:

الموازنة العادلة بين حقوق وواجبات المتقاعد

الاحتفال بيوم المتقاعد لأنه أفنى عمره في بناء مؤسسات الدولة وخدمة المواطن وهو يمثل الشريحة المثقفة – الطبقة الوسطى– وهؤلاء هم سوف يقودون البلد ويعطونه هويته ويعكسون مستوى حضارته ،علماً أن الدولة من الغنى بحيث تستطيع على المدى القصير أن تمنح للمواطن راتباً شهرياً من حصة الثروة النفطية الهائلة لدرجة يكون بإمكان الفرّاش أو الموظف البسيط أو العامل أن يسافر سنوياً ويتمتع كما هو حاصل الآن في الدول الخليجية النفطية.

إنها أرض السواد التي بإمكانها أن تعيش فقط على الزراعة فما هي العقبة أمام الاستفادة من هذه الثروات؟ الجواب هو عدم وجود نظام عادل مدني متطور يوزع هذه الثروة الكبيرة بتوازن وأن تخاف السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية الله والضمير وأن تحرص على حفظ المال من السرقة والنهب كما هو حاصل اليوم.

انتبهوا إلى المواطن من خلال تشريعات عادلة. أية عدالة تستطيع أن تطبقها في ظل برلمانيين يشرعون القوانين وكل واحد يشتم الآخر تحت قبة البرلمان قائلاً :" أنت حرامي شهادتك مزورة " ويعيشون وعوائلهم في أوروبا وسبعة ملايين من شعبهم يعيشون تحت خط الفقر وفي بيوت من الصفيح ؟!